



مجلة جامعة الأنبار للعلوم الانسانية

University of Anbar Journal for
Humanities



P. ISSN: 1995-8463

E. ISSN: 2706-6673

Volume 18- Issue 3- September 2021

المجلد ١٨ - العدد ٣ - ايلول ٢٠٢١

الاسترضاء بمنح الإقطاعات في العصر العباسي (١٣٢-١٣٦هـ / ٧٤٩-٢٥٨م)

م. أميمة قاسم يحيى

أ.د. عبد الستار مطلق درويش

كلية الآداب - جامعة الأنبار

stvarwafth@uoanbar.edu.iq

الملخص:

مثل الاسترضاء بمنح الاراضي وسيلة من وسائل الاسترضاء الهامة في العصر العباسي بصفة عامة والعصر الاول والثاني بصفة خاصة ، لاسيما مع وجود الكثير من الاراضي الواسعة التي حصل عليها العباسيون سواء من المصادر أو اراضي البوار أو المدن الجديدة التي انشأوها وعلى الرغم من ان هذه الاقطاعات كانت في بداية الامر وسيلة لتقريب الموالين من الاسرة العباسية والقادة والشعراء إلا أنها أدت في نهاية الامر الى ضرر اقتصادي كبير حينما فقدت الخلافة العباسية سيطرتها على مقدرات الامور ، فضاعت الاقطاعات حينما وهنت سلطة الدولة .

DOI

10.37653/juah.2021.171444

تم الاستلام: ٢٠٢٠/١٢/١٥

قبل للنشر: ٢٠٢١/٢/٩

تم النشر: ٢٠٢١/٩/١

الكلمات المفتاحية

الاسترضاء

الإقطاعات

العباسي

Appeasement by granting fiefs in the Abbasid era (132-656 AH / 749-1258 AD)

Teacher. Omaina Q. Yehya ProfDr. Abdulsatar M. Darwish
College of Arts – University of Anbar

Abstract:

Appeasement by giving lands is one of the ways of important appeasement in the Abbasid era in general and in the first or second era in particular, especially with the existence of many large lands which was obtained by the Abbasids whether from the lands of fugitives or the new cities they build. And even though these divisions were at the beginning a way to bring loyalists from the abbasid family, the leaders and the poets but ultimately led to considerable economic damage when the Abbasids caliphate lost control over the fate of things, the division were lost when the authority of the state was weakened..

Submitted: 15/12/2020

Accepted: 09/02/2021

Published: 01/09/2021

Keywords:

Appeasement

Isolated

Granting

Abbasid.

©Authors, 2021, College of Education for Humanities University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).



المقدمة

على الرغم من أن الاسترضاء لم يكن الاسترضاء بمنح الإقطاعات أو سياسة الإقطاع في حد ذاتها ابتداءً عباسي، بل مارسته الدولة العربية الإسلامية منذ تأسيسها، حينما أقطع الرسول صلى الله عليه وسلم لأصحابه، ومن بعده سار الخلفاء الراشدين ومن بعدهم الأمويين على سياسة الرسول صلى الله عليه وسلم. لذا لم يكن من المستبعد أن يتبع الخلفاء العباسيين سياسة أسلافهم، فقد أطلق الخليفة المنصور يده في الإقطاعات التي توفرت بكثرة في بداية العصر العباسي بفعل عوامل المصادرة وهروب أصحاب الإقطاعات الأمويين والمعارضين للخلافة العباسية من أراضيهم فتركت بلا صاحب وألت مليكتها للخلافة العباسية. وبناء على ذلك فقد خصصت هذه الورقة البحثية لمناقشة كيف استطاع الخلفاء العباسيين استغلال المساحات الواسعة من الأرض في تكوين شبكة قوية من المنتفعين بحيث يسترضوهم ويحققوا من ذلك منفعة عامة للخلافة وأخرى خاصة لأنفسهم.

ورث العباسيون العديد من الأراضي فتمتعوا بوفرة من أراضيهم، والتي شكلت ثروة اقتصادية كبيرة، وأحد طرق الاسترضاء التي تعبر عن سخاء الخلفاء وتقدير العاطي للمُعطي، فقد ورث الخلفاء أراضي الأمويين وهي الأراضي التي عرفت بأرضي «مروان بن محمد»، وكذلك شكلت أراضي الموات مصدر آخر إذ حرصت الخلافة العباسية على استصلاحها، كما قدمت الطوائع التي تأكل الناس مصدر آخر من مصادر الأراضي التي بلا مالك فكانت تؤول مليكتها للخلافة. (١)

هذا بالإضافة إلى المصادرات التي كانت تقوم بها الخلافة ضد أحد خصومها أو أعدائها، ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك هو مصادرة أملاك البرامكة في عهد الخليفة هارون الرشيد (٢)

ومن أمثلة ذلك إقطاع المهدي لأنصاره (قطيعة الأنصار) (٣)، كما أقطع للحسن بن عبد الله بن الحسن العلوي مالاً من الصوافي بالحجاز، كما أقطع المهدي مزنة زوجة مروان بن محمد، عندما جاءت دار الخيزران، فأقطع لها مثلما يقطع لغيرها من أمهات الخلفاء وبناتهن. (٤)

وقد وجد الخليفة المنصور في مدينة بغداد أرض سانحة ليقطعها لقادته ورجالها، حيث انها أرض ملك للخلافة ومن هذه القطائع قطيعة العكبي وهو مقاتل بن حكيم بن عبد الرحمن ابن الحارث أحد قواد المنصور، واحد النقباء، كانت قطيعته ببغداد بين باب البصرة

وباب الكوفة. وقَطِيعَةُ أَبِي النَّجْمِ بالجانب الغربي من بغداد، وهو أحد قَوَادِ المنصور من خراسان. (٥)

وأقطع الخليفة المنصور ابنه صالح ضيعة الأحواز كما يقول الجهشيارى «أقطع المنصور صالح ... الضيعة وأمر له بالمال» وكانت غلتها عشرين ألف درهم، أما المال الذي أمر به فهو ثلاثين ألف درهم، أما محمد بن الأشعث فقد استرضاه بإقطاع محلة زرارة بالكوفة، كما أقطع لعمه العباس نهر الأمير بواسط (٦) بينما حاز جعفر بن محمد على ثلاثة إقطاعات بمدينة بغداد (٧)، أضف إلى ذلك إقطاعات لكل من سليمان بن مجالد (٨) وآخرين (٩)، أقطع المنصور الربيع قطيعته الخارجة، وقطيعه أخرى بين السورين ظهر درب جميل (١٠)

وبالنظر لخريطة الإقطاعات في عهد الخليفة المنصور نجد ان أهل بيته منحوا إقطاعاتهم على أطراف المدينة، بينما توزعت إقطاعات القادة بين وسط المدينة وأبوابها، وأخيراً الجنود فإن إقطاعاتهم كانت في بساتين المدينة. (١١)

ولم يبخل الخليفة المنصور عن منح عدد من الشعراء بعض الإقطاعات كما فعل مع أبو دلامة حينما منح إقطاع مقداره مائة جريب (أي ١٣٦٦ متر مربع) عامرة ومثلها عامرة وخمسائة جريب أخرى. (١٢)

ومن خلال إقطاعات الخليفة المنصور يمكننا القول إن الخليفة استخدم الإقطاعات بشكل ممنهج من أجل تكوين شبكة من الأنصار والمؤيدين عن طريق مزيد من الاسترضاءات؛ فاسترضى قواده، وأفراد أسرته؛ محيطاً نفسه بشبكة قوية من الأنصار، لذا كان الاسترضاء الإقطاع واضحاً جلياً في عصره. وسار الخليفة المهدي على سياسة أبيه في استرضاء الإقطاع فمنح قطيعة الخارجة للربيع، بينما منح شعبة بن الحجاج ألف جريب في مدينة البصرة (١٣) وفي باب الشماسية كان هناك إقطاع لخالد بن برمك هو إقطاع سويقة خالد، بينما منح نصر بن مالك الخزاعي سويقة نصر شرقي بغداد (١٤) كما أقطع انصاره قطيعة الأنصار ليستكثر انصاره وكانت قرب دار البرامكة (١٥) قطيعة زهير بن محمد وأصحابه إلى جانب القطيعة المعروفة بأبي النجم وهو أحد قواد المنصور (١٦)

واستمر الخليفة المأمون على هذه السياسة بل وأكثر من منح الإقطاعات، لاسيما مع بنائه مدينة عين زُربي شرقي بغداد، فمنح إقطاعاتها لجند خراسان، وكان الهدف من

الاسترضاء هو تسكين المدينة الجديدة، كما أقطع بعض محال شرقي بغداد إلى الفضل بن ربيع ^(١٧) أما درب الأبرد، فإنه منح للأبرد بن عبد الله قائد من قواد الرشيد، وكان يتولى همذان. ^(١٨)

ولم تنقطع سياسة الاسترضاء بالإقطاع في عهد الخليفة المأمون حيث منح وزيره وأبو زوجته بوران بنت الحسن بن سهل إقطاع مدينة الصلح، بينما كان تأسيس مدينة سامراء في عهد الخليفة المعتصم فرصة مواتية له لاسترضاء جنوده الأتراك فمنحهم فيها إقطاعات كثيرة وواسعة، ومن هذا أنه أقطع أشناس التركي ورجاله كرخ سامراء، كما منح الفراغنة إقطاع بالعمري والجسر ^(١٩)

ومع تدهور الأحوال الاقتصادية في الدولة العباسية منذ عصر سيطرة الأتراك فإن الخلافة لجأت إلى تعويض الجنود وقادة الجيش بمنحهم خراج بعض الأراضي تعويضاً لهم عن رواتبهم، وقد اتبع البويهيين نفس سياسة الأتراك، ولكن الجنود استطاعوا أن يحوزوا الأراضي في عهد البويهيين وليس فقط خراجها. ^(٢٠) فقد كانت الإقطاعات من الناحية المبدئية لم تكن وراثية كما أنها لا تدوم مدى الحياة، وهي لا تعتبر ملكاً لأصحابها لأن الأمير البويهي يحتفظ بحق إلغائها متى أراد، وإنما تمنح للجنود ليعوضوا بواردها عن رواتبهم التي لا تستطيع الخزينة البويهية المرتبكة دفعها ^(٢١) وفي هذا يقول ابن مسكويه في ذلك «عقدت النواحي الخارجة من الإقطاعات على طبقتين من الناس إحداهما أكابر القواد والجنود والأخرى أصحاب الدرايع والمتصرفون فأما القواد فإتاهم حرصوا على جمع الأموال وحياسة الأرباح». ^(٢٢)

وبالجملة فقد امتد الإقطاع العسكري ليشمل كل أنواع الأراضي تقريباً، وكان كلما ازداد ضعف الأمير البويهي - أضف إلى ذلك ضعف الخليفة - كلما توسع في منح المزيد من الإقطاعات للجنود، حيث يكون مصيره في رضائه عنهم خاصة في مرحلة ما بعد عضد الدولة حيث ساهمت حالة الفوضى في منح الجنود المزيد والمزيد من الإقطاعات تعويضاً لهم عن المال. ^(٢٣)

وقد استمر الخلفاء أيضاً في منح الإقطاعات لرجالهم ومنهم ما أقطعه الخليفة المقتدر بالله إلى ابن الفرات في وزارته الأولى الضياع التي كان المكتفي بالله (٢٨٩هـ - ٢٩٥هـ) أقطعها العباس بن الحسن وارتفاعها خمسون ألف دينار ^(٢٤)

ويمكن تقسيم الإقطاع في العصر البويهي إلى مرحلتين: الأولى كان الإقطاع فيها

بشكله التقليدي القديم حيث منحت الإقطاعات إلى الجنود والموظفين كبديل عن أجورهم مثلما كان معمولاً به من قبل، وهي إقطاعات مملوكة للخلافة لذا لا يجوز توريثها، وحيازها مرهون بالمهمة الموكولة لصاحب الإقطاع وبالتالي فهي إقطاعات استغلال، ومن ذلك ما قام به أحمد بن بوية حينما ثار عليه الديلم والأتراك وحاول توفير الأموال لهم إلا أنه فشل في ذلك فعمل إلى إقطاعهم ضياع ابن شيرزاد أمير الأمراء السابق، وضياع المستنيرين من العهد السابق قبل سيطرة أحمد بن بوية، وكذلك اقطعهم حق بيت المال في خراج الرعية^(٢٥) وفي ذلك يقول الماوردي «فإن كانت له ذرية دخلوا في إعطاء الذراري لا في أرزاق الجند، فكان ما يعطونه سببا لا إقطاعا»^(٢٦)

أما الثاني فهو إقطاع المعازل أو الاقطاع العسكري، وفيه يمنح الأمير البويهبي قواده إقطاعاً من الأمر معفي من الخراج والضرائب ومن أي رسوم، ليكون للقائد وجنوده، ضماناً لاستمرار الجيش في الدفاع عن الأرض لأجل تعميق معنى وحدة الأرض والمصير المشترك، إلا ان هذا أصاب الخلافة بالكثير من المشكلات، حينما أنفرد القادة بالجانب الأكبر من الحصة دونما الجنود، فضعف انتماء الجنود، كما خربت الأرض والقرى لعدم تمرس الجنود في شؤون الزراعة، وضعف الجيش لمحاولة الجنود التفرغ للعناية بالأرض. وبمرور الوقت كونت هذه المعاقبة قوة عسكرية وأصبحت مستقلة عن الخلاف وسيطرتها، غير أن أحمد بن بوية شن هجمات على بعضها واستولى عليها ودان له البعض الآخر، غير أن وفاته كانت فرصة سانحة لهؤلاء القادة ليفلتوا من سيطرة الخلافة مرة أخرى^(٢٧)، وقد عبر ابن خلدون عن ذلك قائلاً « لما استولى أحمد بن بوية طلب الجند أرزاقهم على عادتهم وأكثر لسبب ما تجدد من الاستيلاء الذي لم يكن له، فاضطرّ إلى ضرب المكوس وأخذ أموال الناس من غير وجهها، وأقطع قواده وأصحابه من أهل عصبية وغير المساهمين له في الأمر جميع القرى التي بجانب السلطان ... ثم استكثر من الموالي ليعتزّ بهم على قومه، وفرض لهم الأرزاق والأقطاعات فحدثت غيرة قومه من ذلك»^(٢٨)

ومن الأمثلة على الإقطاعات في عصر السيطرة البويهية أن الخليفة الراضي منح عماد الدولة بن بوية مقاطعة فارس مقابل ثمانية آلاف درهم^(٢٩) وفي عام ٣٤٥ هـ زاد الملك أحمد بن بوية في إقطاع الوزير أبي محمد المهلبّي وعظم قدره عنده^(٣٠) ومن الملاحظ أن أحمد بن بوية منح الإقطاعات لقادته وخاصته ثم توسع بحيث شمل

قسما من الجند، وفي بعض الحالات أعطيت مناطق للجند ليأخذوا عطائهم من واردة فاستأثروا بالوارد وامتلكوا الأراضي عن طريق الإلجاء وغيره وتوسع نطاق الإقطاع العسكري زمن بختيار بن أحمد بن بوية (٣٥٦-٣٦٧ هـ) ^(٣١)

وحيثما سيطر السلاجقة على مقاليد الخلافة في بغداد تغير مفهوم الإقطاع وتحول إلى إقطاع من نوع آخر، ليتوافق من نظرة السلاجقة العسكرية، فقد دخل السلاجقة بغداد حاملين معهم النظام القبلي الذين عاشوا عليه، والذي اعطى لهم الأحقية في السيطرة على الأراضي باعتبار أن سيطرتهم على الخلافة العباسية تمت بحد السيف ^(٣٢) وقد وضع نظام الملك ^(٣٣) أسس هذه السياسة حينما «كانت العادة جارية بجباية الأموال» ^(٣٤) ويقول المقرئزي «أول من عرف أنه فرق الإقطاعات على الجند نظام الملك» ^(٣٥)

هكذا سارت الخلافة في عهد السيطرة السلجوقية خلافة إقطاعية حيث عمد سلاطين السلاجقة إلى توزيع الإقطاعات على الأسرة، وعلى الرغم من كل الحقوق والامتيازات التي منحت للأمرء الإقطاعيين إلا انه مسؤول أمام السلطان عن إقطاعه أي أنه لم يكن مطلق السيادة في إقطاعه ^(٣٦)

ومن الأمثلة على الإقطاعات السلجوقية ما اقطعه «بَرْكِيَارُقُ إِلَى الْأَمِيرِ يَلْبُرْدُ عام ٤٦٨ هـ إِقْطَاعَ كُوَهْرَائِينَ، وَشَحْنَكِيَّةَ بَغْدَادَ، فَلَمَّا وَصَلَ إِلَى دَقُوقًا أُعِيدَ مِنْهَا لِأَنَّهُ تَكَلَّمَ، فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِوَالِدَةِ السُّلْطَانِ بَرْكِيَارُقَ، بِكَلَامٍ شَنِيعٍ، فَلَمَّا وَصَلَ إِلَيْهِ أَصْبَحَ مَقْتُولًا». ^(٣٧)

كما اقطع السلطان طغرل مدينة البصرة الى هزارسب بن ينكبر بن عياض الكردي بمبلغ سنوي مقداره ثلاثمائة الف دينار زاده ابن خلدون إلى ثلاثمائة وستين ألف دينار ^(٣٨) وفي سنة ٤٥٦ هـ اقطع السلطان ألب أرسلان البصرة الى الأمير على بن ابي كاليجار ^(٣٩) وفي سنة ٥٠٠ هـ / ١١١٥م اقطعت الرحبه إلى الأمير جاولي سقاوة أقطعتها له السلطان محمد بالإضافة الى ما على الفرات وكان سبب إقطاعه هو للتصدي للفرنجة الذين استولوا على كثير من مدن الشام ^(٤٠) وفي سنة ٥١٦ هـ اقطعت واسط الى عماد الدين زنكي ^(٤١) وكان سبب إقطاعه من أجل الوقوف بوجه دبيس بن صدقه ^(٤٢) وفي عام ٥٣١ هـ زاد الخليفة المقتفي في أقطاع زنكي وألقابه ^(٤٣) ثم اقطعت البصرة الى الأمير ارغش عام ٥٥١ هـ ^(٤٤)

وبالجملة يمكن القول أن نظام الإقطاع قد عاد بالضرر على الخلافة العباسية، حيث كان صاحب الإقطاع يجور على الفلاحين من أجل زيادة غله إقطاعه الأمر الذي ارهق

الفلاحين بالضرائب^(٤٥)

كما سار الخلفاء العباسيون على المنهج السلجوقي في منح الإقطاعات للقواد والامراء مكافأة لهم على دعمهم للخلافة ومساندتها في صراعها مع اعدائها حيث استطاع بعض القادة إعادة فرض هيبة الخلافة في بعض الأحيان^(٤٦) وقد تميز الإقطاع في هذه الفترة بسهولة استرجعه من قبل الخليفة الذي متى اراد استرجعه من المقطع إليه على سبيل المثال ابن ساوى كان مقطع الدجيل وداقوقا ولكنه اساء السيرة مع اهلها ولم يحمل إلا القليل من الأموال إلى الخليفة فاسترجعها منه^(٤٧)

ومن الآثار السلبية لنظام الاسترضاء بالإقطاع هو تحول الإقطاعات التي كانت ملكاً للخلافة إلى أراض يمتلكها أصحابها والذين كانوا في أغلب الأحيان من القادة العسكريين، فبينما كانت الإقطاعات في العصور العباسية الأولى حق انتفاع يمنحها الخليفة كاسترضاء للمقربين منه من الأسرة أو بعض الشعراء والوزراء وقادة الجيش وكبار رجال الخلافة، إلى حق موروث يمنحه الخليفة أو أمير الأمراء منذ العصر البويهي وحتى سيطرة السلاجقة على الخلافة، فكان الأمير البويهي أو السلجوقي أو الخليفة يمنح الإقطاع الذي تحول بمرور الوقت إلى اقطاع عسكري ملكي وراثي، مما أدى إلى انفراط عقد الأراضي المملوكة للخلافة، وسبب ضرر اقتصادي في ضياع خراج هذه الإقطاعات الأمر الذي اضعف اقتصاد الخلافة العباسية، كما اثقل كاهل الفلاحين بما فرض عليهم من ضرائب وخراج يفوق قدرتهم، فتضرر النظام الزراعي بهذا النوع من الاسترضاء إلى حد بعيد.^(٤٨)

ففي العصر السلجوقي أصبح المقطع سيد إقطاعه مستغلاً في ذلك ضعف السلطان السلجوقي مما أدى إلى بقاء الإقطاع في عائلاتهم، ومن خلال هذا استطاعت العائلات تكوين قوة عسكرية تدين بالولاء للسيد الإقطاعي، فأضحى السيد مسؤولاً عن إدارة الأمور الاقتصادية بإقطاعه وجمع الضرائب من الفلاحين.^(٤٩)

وهكذا خسرت الخلافة العباسية ملكيتها لأراضيها ولم يعد أمامها إلا أن تحاول الاحتفاظ بما تبقى لها من إقطاعات، لاسيما وأن حاجات الخلافة وكبار القادة لا تنقطع، فكان خراج الأرض أحد أهم موارد بيت المال. ويصف الأعرابي نتائج تحول الاسترضاء بالإقطاع إلى ملكية بأنها «أثارة اقتصادية مدمرة في الواقع الاقتصادي للدولة العربية الإسلامية»،^(٥٠) ويصفه آخر بأنه كان شؤم على الاقتصاد العربي الإسلامي.^(٥١)

انعكس تحول ملكية الإقطاع على تدهور الأحوال الاقتصادية في العصر العباسي، وهو ما نراه واضحاً في تذبذب أسعار السوق وارتفاع الأسعار إلى حد كبير لاسيما خلال الفترة السلجوقية، الأمر الذي تبعه قيام الفلاحين ببعض حركات التمرد رداً على عدم قدرة الخلافة فرض سيطرتها على السوق. وبطبيعة الحال فإن ارتفاع الأسعار قد ترك آثاره على انخفاض القيمة الشرائية للعملة^(٥٢) وامتدت آثار الاستغلال السيء للاسترضاء بالإقطاع إلى الضرر بالمنظومة الاقتصادية بشكل عام، حيث تدهورت الزراعة بشكل كبير نتيجة إهمال الخلافة صيانة المرافق العامة لعدم انتفاعها بالقطاعات، وتبعها بطبيعة الحال كساد الحركة التجارية^(٥٣)

تأثرت الأراضي الزراعية بمنح الإقطاع لغير العارفين بالزراعة، لمجموعة من الجنود والقادة لا هم لهم إلا جمع المال واضطهاد الفلاحين، وهو ما انعكس على ارتفاع الأسعار لاسيما خلال فترة سيطرة السلاجقة على الخلافة العباسية وإحكامهم الأمور في بغداد، حيث ارتفعت الاسعار خلال المدة (٤٤٧ - ٥٧٥ هـ)، وعلى المثال لا الحصر ارتفعت الاسعار خلال السنوات ٤٤٧ هـ، ٤٤٨ هـ، ٤٩٢ هـ^(٥٤)، وازدادت الاسعار بشكل ملحوظ خلال المدة ٥٠٥ - ٥٧٤ هـ نتيجة هجر المزارعين ارضيهم بسب أحكام السلاجقة وسيطرتهم على الإقطاع^(٥٥)

النتائج

وجدت الخلافة العباسية المناخ الملائم لمنح الإقطاعات نظراً لتوفر مساحة كبيرة من الأراضي الشاسعة سواء التي ورثوها عن الأمويين، أو تلك التي اقاموا عليها المدن الجديدة مثل بغداد وسامراء، لذا توفرت الأراضي اللازمة للاسترضاء. وقد أحسن الخلفاء استغلال هذه الأراضي وتقديمها كوسيلة لاسترضاء مختلف الطوائف، فكانت استرضاء لدواعي اجتماعية إذ لم يرغب عن بال أي شخص ذو قدرة ومنصب من الخلفاء ووزرائهم وولاتهم ورجالهم، إلى المتمردين عليهم، إيماناً منهم لدور الاسترضاء في التوكيد على المصلحة الاجتماعية من جهة وتحقيق الأمن المجتمعي من جهة أخرى، وزيادة استقرار الخلافة من جهة ثالثة، وكسب مزيد من الأنصار. كما منحت للمقربين من الخليفة والعباسيين بصفة خاصة تمكيناً لهم في المدن الجديدة، وزيادة في الوجاهة الاجتماعية وعلى الرغم من أن الإقطاعات ادت دورها في الاسترضاء إلا أنها جلبت أسوء ما جلبت سياسة الاسترضاء إذ تحولت القدرة الاقتصادية من الخلافة إلى أصحاب الإقطاع، حيث تحكّموا في إنتاج الأراضي الزراعية.

الإحالات

- (١) بسير، سمية عبد الماجد، نظام تملك الأراضي في العصر العباسي الأول ١٣٢-٢٣٢هـ / ٧٥٠-٨٤٧م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة أم درمان الإسلامية، (الخرطوم، ٢٠٠٣)، ص ٥٣.
- (٢) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت ٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرنؤوط، ط ٣، مؤسسة الرسالة، (بيروت، ١٩٨٥)، ج ٣، ص ٣٢٥.
- (٣) أبو عبد الله بن عبدوس (ت ٣٣٠هـ)، الوزراء والكتاب، تحقيق مصطفى السقاء و إبراهيم الإبياري و عبد الحفيظ شلبي، (القاهرة، ١٩٣٨)، ص ١٥٦. سميت بقطيعة الأنصار لأن الخليفة منحها لأنصاره.
- (٤) الجهشباري، الوزراء والكتاب، ص ١٥٦
- (٥) ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، معجم البلدان، ط ٢، صادر، (بيروت، ١٩٩٥)، ج ٤، ص ٣٧٧.
- (٦) الجهشباري، الوزراء والكتاب، ص ١١٧-١١٨.
- (٧) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣ هـ)، تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قانها العلماء من غير أهلها ووارديها، تحقيق: معروف، بشار عواد، ط ١، دار الغرب الإسلامي، (بيروت، ٢٠٠١)، ج ١، ص ١٠٠.
- (٨) سليمان بن مجالد بن أبي المجالد: أخو المنصور من الرضاة، كان والياً للري في عهده، كما عين قائد باب الشام في مدينة بغداد. ابن عساكر، تاريخ بغداد، ج ٢٢، ص ٣٦٥-٣٦٧.
- (٩) ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت ٥٧١هـ)، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمري، دار الفكر، (بيروت، ١٩٩٥)، ص ١٠٠؛ الجفال، سعاد محمد، الزراعة في العراق خلال العصر العباسي الأول (١٣٢-٢٣٢هـ)، مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية، ع ١٠-١١، ٢٠١٦، ص ١٩٦-٢١١، ص ١٩٩.
- (١٠) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١، ص ٤٠٣.
- (١١) الحموي، معجم البلدان، ج ٤، ص ٣٧٦؛ الجفال، الزراعة في العراق، ص ١٩٩.
- (١٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٨، ص ٤٩٤؛ الجفال، الزراعة في العراق، ص ١٩٩.
- (١٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٩، ص ٢٧٥.
- (١٤) الحموي، معجم البلدان، ج ٣، ص ٢٨٧-٢٨٨.
- (١٥) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١، ص ٤٠٣.
- (١٦) ابن الفقيه، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن إسحاق الهمداني المعروف (ت ٣٦٥)، البلدان، تحقيق: يوسف الهادي، ط ١، (عالم الكتب، بيروت ١٩٩٦م)، ص ٢٩٧.

- (١٧) الحموي، معجم البلدان، ج ٤، ص ١٧٨-١٨٨؛ الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، (ت ٦٣٠هـ)، الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط ١، دار الكتاب العربي، (بيروت، ١٩٩٧)، ج ٥، ص ٣١٦
- (١٨) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١، ص ٤٠٣.
- (١٩) ابن مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب (ت ٤٢١ هـ)، تجارب الأمم، ط ٢، (طهران، ٢٠٠٠)، ج ٤، ص ٣٧٦.
- (٢٠) الكناني، ضياء محسن عبد رزاق، الجيش في الخلافة العباسية (٣٣٤-٤٤٧ هـ / ٩٤٥-١٠٥٥ م)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، (جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠١٥)، ص ١١٩.
- (٢١) الكناني، الجيش في الخلافة العباسية، ص ١٢٠.
- (٢٢) تجارب الأمم، ج ٦، ص ١٧١.
- (٢٣) الكناني، الجيش في الخلافة العباسية، ص ١٢١.
- (٢٤) الصابي، أبو الحسين بن هلال بن المحسن (ت ٣٥٩ هـ)، تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، ص ٣٥-٣٦.
- (٢٥) الكناني، الجيش في الخلافة العباسية، ص ١٢١.
- (٢٦) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي (ت ٤٥٠)، الأحكام السلطانية، (دار الحديث، القاهرة، ب.ت)، ص ٢٩٢؛ ابن الفراء، القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف (ت ٤٥٨ هـ)، الأحكام السلطانية، تحقيق: محمد حامد الفقي، ط ٢، دار الكتب العلمية، (بيروت، ٢٠٠٠)، ص ٢٣٤.
- (٢٧) الكناني، الجيش في الخلافة العباسية، ص ١٢٠.
- (٢٨) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد أبو زيد ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (ت ٨٠٨ هـ)، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق: خليل شحادة، ط ٢، دار الفكر، (بيروت، ١٩٨٨)، ج ٣، ص ٥٢٣.
- (٢٩) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ)، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، دار التراث، (بيروت، ١٣٨٧)، ج ١١، ص ٢٩٢.
- (٣٠) - الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت ٧٤٨ هـ)، تاريخ الإسلام، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، ط ٢، دار الكتاب العربي، (بيروت، ١٩٩٢)، ج ٢٥، ص ٢٢١.
- (٣١) الكناني، الجيش في الخلافة العباسية، ص ١٢٠.
- (٣٢) محمد حسن سهيل، الإقطاع في الدولة العباسية (٤٤٧-٦٥٦ هـ)، ط ١، (مركز البحوث والدراسات الإسلامية، العراق، ٢٠١٠)، ص ٤٨-٥٤.

- (٣٣) نظام الملك: هو الوزير الكبير، نظام الملك، قوام الدين، ولد أبو علي الحسن بن علي بن إسحاق بن العباس الطوسي سنة ٤٠٨ هـ في مدينة طوس تولى نظام الملك الوزارة للسلطان السلجوقي ألب أرسلان. ابن خلدون، العبر، ج ٢، ص ٥٩١-٥٩٢.
- (٣٤) الأصفهاني، عماد الدين الكاتب، تاريخ دولة سلجوق، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، (بيروت، ٢٠١٤)، ص ٢٢٠.
- (٣٥) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرئية، تحقيق: محمد زينهم و مديحة الشرفاوي، (مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧)، ص ٢٧٤.
- (٣٦) الدليمي، الإقطاع في الدولة العباسية، ص ٨٠-٨٢.
- (٣٧) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٨، ص ٣٧٣.
- (٣٨) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٦، ص ٣؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٨، ص ١١٢؛ العبر، ج ٣، ص ٥٦٩.
- (٣٩) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٧، ص ٣٩٢؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ٢٩، ص ١٩.
- (٤٠) ابن القلانص، حمزة بن أسد بن علي بن محمد، أبو يعلى التميمي (ت ٥٥٥ هـ)، تاريخ دمشق، تحقيق: سهيل زكار، ط ١، دار حسان، (دمشق، ١٩٨٣)، ج ١، ص ٢٥٠.
- (٤١) عماد الدين زكي بن آسنقر التركي: صاحب حلب، فوض إليه محمود بن ملكشاه رئاسة بغداد عام ٥١٠ هـ، ثم فوض إليه أتابكة الموصل، وتوفي مقتولاً. الأصبهاني، البرق الشامي، ج ٥، ص ١٦٩؛ ابن العديم، عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي (٦٦٠ هـ)، زبدة الطلب، تحقيق: خليل منصور، ط ١، (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦)، ص ٣٠١.
- (٤٢) ابن الأثير، التاريخ الباهر في الدولة الاتابكية، تحقيق عبد القادر طليمان، (القاهرة، ١٩٦٣).
- دُبَيْسُ بْنُ صَدَقَةَ بْنِ مَنْصُورِ بْنِ دُبَيْسِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مَرْزُوقِ بْنِ أَحَدِ عَمَالِ السُّلْطَانِ سَنْجَرِ، ثُمَّ اسْتَوْلَى عَلَى الْعِرَاقِ وَحَارِبَ الْخَلِيفَةَ الْمُسْتَرَشِدَ وَلَكِنَّهُ هَزَمَ وَقَتَلَهُ السُّلْطَانُ مَسْعُودَ بْنَ مُحَمَّدٍ غَدْرًا عَامَ ٥٢٦ هـ. ابن عساكر، تاريخ بغداد، ج ١٥، ص ٤٦، ٢٠٩؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ١١، ص ٤٨٦-٤٨٧.
- (٤٣) ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، ج ٢، ص ٤٠.
- (٤٤) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٩، ص ٢٣٢.
- (٤٥) بيطار، أمينة، تاريخ العصر العباسي، (مطبعة جامعة دمشق، ب. ت)، ص ٣٣٨.
- (٤٦) الدليمي، الإقطاع في الدولة العباسية، ص ١٢٩.
- (٤٧) الدليمي، الإقطاع في الدولة العباسية، ص ١٣٠.
- (٤٨) الجفال، الإقطاع، ص ٢٠٩-٢٤٠.
- (٤٩) المقرئ، المواعظ والاعتبار، ج ١، ص ١٧٩؛ الأعرجي، الإقطاع العسكري، ص ٥.
- (٥٠) الإقطاع العسكري، ص ١١.

- (^{٥١}) إسماعيل، محمود، سوسولوجيا الفكر الإسلامي، ط ١، (الدار البيضاء، ١٩٨٠)، ج ٢، ص ٣٨.
- (^{٥٢}) الجفال، الإقطاع، ص ٢٤٠-٢٤٦.
- (^{٥٣}) الجفال، الإقطاع، ص ٢٤٦.
- (^{٥٤}) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٨، ص ١٦٣.
- (^{٥٥}) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٨، ص ٢١٦.

English Reference

- Al-jahshiari, Abu Abdullah ibn Abdus (d.330 Ah), ministers and writers, the investigation of Mustafa al-SAQA, Ibrahim al-ibyari and Abdel Hafiz Shalabi, (Cairo, 1938).
- Yaqut Al-Hamwi, Shihab al-Din Yaqut bin Abdullah (d. 626 Ah), glossary of countries, Vol.2, issued, (Beirut, 1995).
- Al-Khatib al-Baghdadi, Abu Bakr Ahmad ibn Ali ibn Thabit (d. 463 ah), the history of the city of peace and the news of its modernists, and the mention of its laws by scholars other than its people and its wardens, investigation: Ma'ruf, Bashar Awad, 1st floor, Dar Al-Gharb al-Islami, (Beirut, 2001).
- Ibn Asaker, Abu Al-Qasim Ali ibn al-Hassan Ibn Hibatullah (d. 571 ah), the history of Damascus, investigation: Amr ibn gharemah Al-amrui, Dar Al-Fikr, (Beirut, 1995).
- Al-jufal, Suad Mohammed, agriculture in Iraq during the first Abbasid era (132-232 Ah), Journal of the Academy for the humanities, pp. 10-11, 2016.
- Ibn al-Faqih, Abu Abdullah Ahmad ibn Muhammad (P.365), countries, investigation: Yusuf al-Hadi, P. 1, (world of books, Beirut, 1996).
- Al-Atheer, Abu al-Hassan Ali Muhammad ibn Muhammad al-Jazari, (d.630 ah), Al-Kamel in history, investigation: Omar Abdel Salam tadmouri, 1st floor, Dar Al-Kitab al-Arabi, (Beirut, 1997).
- Ibn miskuye, Abu Ali Ahmad ibn Muhammad (d. 421 Ah), experiences of nations, Vol.2, (Tehran, 2000).
- Al-Kinani, Zia Mohsen Abdul Razak, the army in the Abbasid Caliphate (334-447 Ah / 945-1055 ad), master's thesis, Faculty of graduate studies, (Mutah University, Jordan, 2015).
- Al-Mawardi, Abu Al-Hasan Ali ibn Muhammad al-Baghdadi (d. 450), the Royal rulings, (Dar Al-Hadith, Cairo, P. C)
- Ibn al-Fura, judge Abu ya'ali, Muhammad ibn al-Hussein (d. 458 Ah), Royal rulings, investigation: Muhammad Hamed al-Faqi, 2nd floor, Dar Al-Kitab al-Naameh, (Beirut, 2000).
- Ibn Khaldun, Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Muhammad al-ishbili (d. 808 ah), the Office of the novice and the news in the history of the Arabs and Berbers and their contemporaries of great importance, investigation: Khalil Shehadeh, 2nd floor, Dar Al-Fikr, (Beirut, 1988).



- Al-Tabari, Abu Ja'far Muhammad ibn Jarir (d. 310 Ah), history of the apostles and Kings, Investigation: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, 2nd floor, Dar Al-Turath, (Beirut, 1387),.
- Al-dhahabi, Shams al-Din Abu Abdullah Muhammad ibn Ahmad (d. 748 ah), the history of Islam, investigation: Omar Abdulsalam Al-tadmouri, 2nd floor, Dar Al-Kitab al-Arabi, (Beirut, 1992).
- , Biography of the nobility, investigation: a group of investigators under the supervision of Shoaib Al-Arnaout, 3rd Floor, Al-Resala Foundation, (Beirut, 1985).
- Muhammad Hassan Suhail, feudalism in the Abbasid state (447-656 Ah), Vol.1, (Center for research and Islamic studies, Iraq, 2010),. Pp. 48-54.
- Al-asbahani, Emad al-Din Al-Kateb, history of the Seljuk state, investigation: Yahya Murad, scientific books House, (Beirut, 2014)•
- Sermons and consideration by mentioning the plans and effects known as the maqrizi plans, investigation: Mohammed zinham and Madiha Al-Sharkawi, (Madbouly library, Cairo, 1997).
- Ibn al-qalans, Hamza Ibn Asad ibn Ali ibn Muhammad, Abu ya'ali Al-Tamimi (d. 555 Ah), history of Damascus, investigation: Suhail zakkar, 1st floor, Dar Hassan, (Damascus, 1983).
- Ibn al-Adim, Omar Ibn Ahmad ibn Hibatullah ibn Abi Jarada al-Aqili (660 Ah), butter of demand, investigation: Khalil Mansour, 1st floor, (Dar Al-Kitab al-Naameh, Beirut, 1996.
- Ibn al-Athir, the brilliant history of the atabeg state, the investigation of Abdelkader tleyman, (Cairo, 1963).
- Bitar, Amina, history of the Abbasid period, (Damascus University Press, p. C).
- Ismail, Mahmoud, sociology of Islamic Thought, Vol.1 (Casablanca, 1980).
- Baseer, Sumaya Abdul Majid, the system of land titling in the first Abbasid era 132-232 Ah/ 750-847 ad, unpublished master's thesis, Faculty of Arts, Omdurman Islamic University, (Khartoum, 2003).